مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

اصطلاحات الإمام الشاطبيّ التي لم ينصّ عليها في مقدّمة منظومته

(حرز الأماني ووجه التهاني)

إعداد

د. أحمد بن عبد الله بن عطية الزهراني

الأستاذ المشارك بقسم القراءات كلية القرآن الكريم - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- من مواليد عام ١٤٠٨هـ ، بمدينة عرعر بـ(المملكة العربية السعودية)
- تخرج في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٣٠هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، عام ١٤٣٣هـ، بأطروحته: "رسالة الشيخ سلطان المزّاحي في إجابة عشرين مسألة مشكلة في القراءات طرحت عليه(دراسةٌ وتحقيق)"، كما نال شهادة الدكتوراه من قسم القراءات كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، عام١٤٣٧هـ، بأطروحته: "الشافي في علل القراءات للإمام إسماعيل بن إبراهيم السَّرْخَسِيُّ الهَرَوِيُّ المعروف بابن القَرَّاب (ت٤١٤هـ)، من بداية سورة الرعد إلى آخر الكتاب (دراسةً وتحقيقاً) ".
- من أعماله المنشورة: "الاستدراكات على الشاطبية المُجمع عليها عند أئمة الاستدراك".

البريد الشبكي: ahmadfnoo@gmail.com

(قدم للنشر في ١٤٤٢/٦/٤هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٢/٧/٢هـ)

الملخص

عنوان البحث: اصطلاحات الإمام الشاطبيّ التي لم ينصّ عليها في مقدّمة منظومته: (حرز الأماني ووجه التهاني).

موضوع البحث: جمع ودراسة اصطلاحات الإمام الشاطبيّ التي عُلمت بالسَّبر والاستقراء، ولم ينصّ عليها الإمام الشاطبي في مقدّمته.

أهمية الموضوع:

- أن الوقوف على مصطلحات المؤلف وفهمها تُعين -بإذن الله تعالى- على فهم كتابه.
- أن (حرز الأماني) بوجه خاص من المنظومات التي لا بد من فهم منهج مؤلِّفها؛ إذ إن الإمام الشاطبي قد استعمل اصطلاحات لم تُستعمل قبل ذلك في القراءات.
- أن الوقوف على مثل هذه الاصطلاحات وجمعها يرُدّ كثيرًا من الاستدراكات التي استدركها العلماء على الإمام الشاطبي.

أبرز النتائج:

- عدد الاصطلاحات المطّردة التي لم ينصّ عليها الإمام الشاطبي في مقدمة منظومته -والتي وقفتُ عليها- (٢١) اصطلاحًا.
- أغلبُ هذه الاصطلاحات نصّ عليها شُرّاح الشاطبيّة.

الكلمات المفتاحية: الشاطبية – الشاطبيّ – اصطلاحات.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ تسليمًا كثيرًا، أمّا بعد:

فإن من أعظم ما أُلِّف في علم القراءات: منظومة الإمام الشاطبي (ت:٥٩٠هـ) الموسومة بـ(حرز الأماني ووجه التهاني)، وقد لاقت هذه المنظومة قبولًا واسعًا، وسارت بها الركبان، وحفظها خلق لا يُحصون.

وقد دأب العلماء على بيان منهجهم واصطلاحاتهم أول منظوماتهم، ومنهم الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد اشتملتْ مقدمتُه على ذكر منهجه واصطلاحاته وطريقته في نظمه، مثل: رمزه للقراء والرواة بحروف (أبي جاد)[١]، وجعله الواو فاصلة بين المسائل[٢]، واستغنائه بلفظ القراءة عن القيد إن كشفها اللفظ في الوزن[٣]...

بيد أن الإمام الشاطبي لم يذكر جميع اصطلاحاته في مقدمته، فهناك جملة من اصطلاحاته عُرفت بالتتبع والاستقراء لجميع المنظومة، نصّ على ذلك جملة من شراح هذا النظم المبارك، قال أبو شامة (ت:٦٦٥هـ): «ومن عادته ألا يأتي في ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح، استمرّ له هذا ولم ينبه عليه، وإنما عُلم بالاستقراء»[٤]، وقال الجعبري (ت:٧٣٢هـ): «وله مصطلحات أُخر، ولم يصرح بها؛ فتؤخذ من السبر والاستقراء»[٥]، وقال ابن الجندي (ت:٧٦٩هـ): «فلمّا كثر هذا؛ جُعل من باب السبر والاستقراء»[٦].

(١) انظر: حرز الأماني، البيت رقم: (٤٥).
(٢) انظر: حرز الأماني، البيت رقم: (٤٦).
(٣) انظر: حرز الأماني، البيت رقم: (٤٧).
(٤) إبراز المعاني (١/ ١١١).
(٥) كنز المعاني (١/ ٣٢٠).
(٦) الجوهر النضيد (١/ ٥٥٦).

ولما لهذه الاصطلاحات من أهمية بالغة -إذ إنها تكررت في جملة من المواضع- فقد عقدتُ العزم -مستعينًا بالله تعالى ومتوكلًا عليه- على جمع هذه الاصطلاحات ودراستها.

واللهَ تعالى أسألُ أن يوفقني في هذا العمل وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. تعلّقه بعلم القراءات، الذي هو أشرف العلوم وأجلّها؛ لتعلّقه الوثيق بكتاب الله ﷻ.

٢. أن الوقوف على مصطلحات المؤلف وفهمها تُعين -بإذن الله تعالى- على فهم كتابه.

٣. أن (حرز الأماني) بوجه خاص من المنظومات التي لا بد من فهم منهج مؤلِّفها؛ إذ إن الإمام الشاطبي قد استعمل اصطلاحات لم تُستعمل قبل ذلك في القراءات.

٤. أن عددًا من شراح الشاطبية المبرِّزين -كأبي شامة والجعبري وابن الجندي- قد نص على أن للإمام الشاطبي اصطلاحات لم يذكرها في مقدمته وإنما عُلمت بالسبر والاستقراء.

٥. أن الوقوف على مثل هذه الاصطلاحات وجمعها يرُدّ كثيرًا من الاستدراكات التي استدركها العلماء على الإمام الشاطبي.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي وقفتُ عليها: ما قام به الباحث: مصطفى محمد محمود الشنقيطي في رسالته للدكتوراه، الموسومة بـ: (**منهج الإمام الشاطبي في منظومته حرز الأماني ووجه التهاني دراسة تحليلية**)، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية كلية الدراسات العليا، دائرة القراءات.

وأبرز الفروق بين بحثي هذا وبحث الدكتور مصطفى الشنقيطي هي ما يلي:

١. لم يُفرِد بحث الدكتور مصطفى اصطلاحات الإمام الشاطبي التي لم ينصّ عليها في مبحث مستقل، وإنما تناول بعضها ضمنًا، بينما تناول بحثي دراسة اصطلاحات الإمام الشاطبيّ التي لم ينصّ عليها بشكل مفصّل.

٢. في بحثي هذا جَمْعُ كل الاصطلاحات التي لم ينصّ عليها الإمام الشاطبي، ولم تستوعبها كلها رسالة الدكتوراه.

٣. تمت دراسة كل اصطلاح بشكل مفصّل في هذا البحث، وبيان فائدته.

٤. بعض الاصطلاحات ذكرها الباحث في رسالته للدكتوراه في مبحث الانتقادات على الإمام الشاطبي، والحقيقة أنها من اصطلاحاته التي لم يُصرّح بها.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، و(٢١) مطلبًا، وخاتمة، وفهارس.

أمَّا **المقدمة** فقد اشتملت على ما يلي:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

واشتمل **التمهيد** على مطلبين:

- **المطلب الأول**: تعريف موجز بالإمام الشاطبيّ.
- **المطلب الثاني**: تعريف موجز بمنظومته: (حرز الأماني ووجه التهاني).

❖ **المطالب**، وهي: (**٢١**) مطلبًا، تناول كل مطلب اصطلاحًا من اصطلاحات الإمام الشاطبيّ على النحو التالي:

- **المطلب الأول**: استعمل الشاطبيّ ألف الوصل رمزًا لنافع.
- **المطلب الثاني**: إذا ذَكَر قيدين للقراءة ثم رمز فالمرموز لهم يقرأون بالقيد الثاني المباشر للرمز.

- **المطلب الثالث**: لفظ الشاطبي بإحدى القراءتين واعتماده في الأخرى على نظير مماثل.
- **المطلب الرابع**: ألفاظ التقييد لا يكون أوائلها رمزًا.
- **المطلب الخامس**: الرمز لا يكون إلا أول كلمة.
- **المطلب السادس**: إذا اجتمع رمز حرفي مع كلمي أخذ حكم الكلمي.
- **المطلب السابع**: حكم حروف (ثخذ ظغش) نفس حكم حروف (أبجد).
- **المطلب الثامن**: إذا ذكر الخلاف في حرف ولم يعيِّن موضعه؛ نزل على الأول إن أمكن.
- **المطلب التاسع**: مراعاة الترتيب عند تقييد حركات بعض الكلمات.
- **المطلب العاشر**: موضع ذِكْر الخلاف يُخرج ما قبله من المواضع.
- **المطلب الحادي عشر**: لا يجتمع في ترجمة واحدة رمز مع اسم صريح.
- **المطلب الثاني عشر**: المراد بالنون عنده هو التنوين إذا كان في الأسماء.
- **المطلب الثالث عشر**: إذا اتفق الراويان ذكر الشيخ، وربما فرَّق بينهما لمعنىً.
- **المطلب الرابع عشر**: التعبير عن القراءتين بقوله: (معاً)، وإذا كانت أكثر من قراءتين قال: (جميعاً) وشبهها.
- **المطلب الخامس عشر**: إطلاق الشاطبي في الأصول عموم، وفي الفرش خصوص، إلّا إذا دلّ دليل على العموم.
- **المطلب السادس عشر**: إن كان الخلاف في الوصل والوقف، فالأكثر أن يطلقه.
- **المطلب السابع عشر**: إن ذكر المدَّ في الأصول أراد به الزائد على ما في المدِّ من المدِّ وضده حذفه، وإن ذكره في الفرش أراد به حرف المدّ نفسه.
- **المطلب الثامن عشر**: ألفاظ الخلاف وعودها للمرموز لهم.
- **المطلب التاسع عشر**: إذا كان الرَّمز في آخر بيتٍ وأول البيت الذي بعده، فلا يلحق ما في أول البيت اللاحق بما في أجزاء البيت السابق؛ إلا إذا جاء بعد الرمز الذي في أول البيت واوٌ ولفظ القرآن.

- **المطلب العشرون**: المسائل إذا تعددت بعد الرمز فلا تُضم إلى السابقة.
- **المطلب الحادي والعشرون**: إذا أطلق الجمع أراد به جمع التصحيح؛ لأصالته.

الخاتمة، واشتملت على أبرز النتائج والتوصيات.

الفهارس، واشتملت على:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي، متبعًا الخطوات التالية:

١. جمعتُ كل اصطلاحات الإمام الشاطبيّ التي لم ينصّ عليها في مقدمته.

٢. اعتمدتُ في استخراج هذه الاصطلاحات على الشروحات التالية: (اللآلئ الفريدة للفاسي، وإبراز المعاني لأبي شامة، وكنز المعاني للجعبري، والجوهر النضيد لابن الجندي)، وأضفتُ بعض الاصطلاحات من خلال استقرائي للمنظومة.

٣. لم أذكر من الاصطلاحات إلّا ما كان مُطّردًا في منظومة الإمام الشاطبيّ.

٤. لم أذكر الاصطلاحات المشتبهة، أو التي تدخل ضمنًا تحت اصطلاحات الإمام الشاطبي المذكورة في مقدّمته.

٥. قمتُ بدراسة كل اصطلاح، وذكر أمثلة عليه، والمواضع التي خالفته.

٦. أحيانا يقتضي الأمر ذكر قواعد أخرى متعلقة بالاصطلاح المذكور، فأقوم بذكرها أثناء شرح الاصطلاح.

٧. نقلتُ أقوال أبرز شرّاح الشاطبيّة في الاصطلاح المذكور.

٨. وثّقتُ ما يحتاج إلى توثيق.

٩. علّقتُ على ما يحتاج إلى تعليق.

التمهيد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الشاطبي

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو: القاسم بن فِيرُّه -ومعناه بلغة عجم الأندلس: الحديد- ابن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الضرير.

ويُكنى بأبي محمد وأبي القاسم.

مولده:

ولد في آخر سنة (٥٣٨هـ) بشاطبة من الأندلس.

أبرز شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أبو عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي (كان حيًّا سنة: ٥٥٥هـ)، وعلي بن محمد بن هذيل البلنسي (ت:٥٦٤هـ)، وأبو طاهر السلفي (ت:٥٧٦هـ)، وغيرهم.

تلاميذه: أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت:٦٤٣هـ) وهو أجلّ أصحابه، والكمال علي بن شجاع الضرير صهر الشاطبي (ت:٦٦١هـ)، وعلي بن محمد بن موسى التجيبي (ت:٦٢٦هـ)، وغيرهم.

أقوال العلماء فيه:

قال عنه الذهبي: «وكان إمامًا علّامة، ذكيًّا، كثير الفنون، منقطع القرين، رأسًا في القراءات، حافظًا للحديث، بصيرًا بالعربية، واسع العلم، وقد سارت الركبان بقصيدتيه (حرز الأماني) و(عقيلة أتراب القصائد)، اللتَين في القراءات والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون؛ وخضع لهما فحول الشعراء وكبار البلغاء، وحذاق القراء، ولقد أودع وأوجز وسهل الصعب».

وقال عنه أيضًا: «وكان يتوقد ذكاء، له الباع الأطول في فن القراءات والرسم

والنحو والفقه والحديث، وله النظم الرائق، مع الورع والتقوى والتأله والوقار».

وقال عنه ابن الجزري: «وكان إمامًا كبيرًا، أعجوبة في الذكاء، كثير الفنون، آية من آيات الله تعالى، غاية في القراءات، حافظًا للحديث، بصيرًا بالعربية، إمامًا في اللغة، رأسًا في الأدب، مع الزهد والولاية والعبادة والانقطاع والكشف، شافعي المذهب، مواظبًا على السنة، بلغنا أنه ولد أعمى، ولقد حكى عنه أصحابه ومن كان يجتمع به عجائب وعظموه تعظيمًا بالغًا».

وفاته: توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة (٥٩٠هـ) بالقاهرة[١].

المطلب الثاني: تعريف موجز بمنظومته: (حرز الأماني ووجه التهاني)[٢]

أولًا: اسمها: (حرز الأماني ووجه التهاني)[٣]، واشتَهرت بالشاطبية.

ثانيًا: بحرها: الطويل.

ثالثًا: عدد أبياتها: ألف ومئة وثلاثة وسبعون بيتًا[٤].

رابعًا: موضوعها: أحكام القراءات السبع أصولًا وفرشًا.

خامسًا: مصادرها: (التيسير) للداني[٥]، وزاد عليه زيادات[٦]، وخالفه في مواضع يسيرة.

سادسًا: منهاجها العام: جعلها الإمام الشاطبي في: مقدمة، وأربعة مقاصد (الأصول، والفرش، وباب التكبير، وباب مخارج الحروف وصفاتها)، وخاتمة.

سابعًا: مكانتها: قال عنها الذهبي: «وقد سارت الركبان بقصيدتيه: (حرز

---

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (ص:٣١٢)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٦١)، وغاية النهاية (٢/ ٢٠).

(٢) استفدتها من مقدمة تحقيق الشاطبية، للدكتور علي بن سعيد الغامدي (ص:٥٠) وما بعدها.

(٣) انظر: حرز الأماني، البيت رقم: (٧٠).

(٤) انظر: حرز الأماني، البيت رقم: (١١٦١).

(٥) انظر: حرز الأماني، البيت رقم: (٦٨).

(٦) انظر: حرز الأماني، البيت رقم: (٦٩).

الأماني) و(عقيلة أتراب القصائد) اللتين في القراءات والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لهما فحول الشعراء وكبار البلغاء، وحذاق القراء»[١].

وقال ابن كثير:«فلم يسبق إليها ولا يلحق فيها، وفيها من الرموز كنوز لا يهتدي إليها إلا كل ناقد بصير، هذا مع أنه ضرير»[٢].

وقال ابن الجزري: «ومن وقف على قصيدتَيه، علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصًا (اللامية) التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن»[٣].

ثامنًا: أبرز شروحها:

فتح الوصيد في شرح القصيد، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت:٦٤٣هـ).

اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي (ت:٦٥٦هـ).

إبراز المعاني من حرز الأماني، لعبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة (ت:٦٦٥هـ).

كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت:٧٣٢هـ).

الجوهر النضيد في شرح القصيد، لأبي بكر بن أيدغدي الشهير بابن الجندي (ت:٧٦٩هـ).

---

(١) معرفة القراء الكبار (ص:٣١٢).

(٢) البداية والنهاية (١٦/ ٦٦٥).

(٣) غاية النهاية (٢/ ٢٢).

المطالب

وهي: (٢١) مطلبًا، تناول كل مطلبٍ اصطلاحًا من اصطلاحات الإمام الشاطبيّ

المطلب الأول: استعمل الشاطبيّ ألف الوصل رمزًا لنافع

من الاصطلاحات التي اطّردت في منظومة الإمام الشاطبي، ولم ينصّ عليها بصراحة في مقدّمته: استعماله ألفَ الوصل رمزًا لنافع، مثل قوله:

٥٩٧ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ فِي أُحَلَّ صِحَابُهُ وُجُوهٌ وَفِي أُحْصَنَّ عَنْ نَفَرٍ **الْعُلاَ**

وقوله:

١٠٢٨ وَفِي قِيلِهِ اكْسِرْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ بَعْدُ فِي نَصِيرٍ وَخَاطِبْ تَعْلَمُونَ كَمَا **انْجَلى**

وقوله:

١٠٤٧ وَبَصْرٍ وَأَتْبَعنَا بِوَاتَّبَعَتْ وَمَا أَلَتْنَا اكْسِرُوا دِنْياً وَإِنَّ افْتَحُوا **الْجَلاَ**

فكلمات: (العُلَا وانجَلَى والجَلَا) ألف الوصل فيها رمزٌ لنافع.

وقد ذكر أبو شامة هذا الاصطلاح، فقال: «وقد يستعمل ألف الوصل ... وهو كثير»[(١)]، ثم استدرك عليه بقوله: «ولو تجنّبه لكان أحسن، فإن ألف الوصل ساقطة لفظًا منه، فكّلما كان الرّمز بلفظ بيّن كان أولى منه بلفظ خفيّ، ولزم منه إلباس في قوله في سورة الكهف:

٨٥٠ ....وَاقْبَلَا

٨٥١ عَلَى حَقٍّ ....

أن يكون الألف من (وَاقْبَلَا) رمزًا لنافع»[(٢)].

(١) إبراز المعاني (١/ ٨١).

(٢) المصدر السابق.

وردّ الجعبري وابن الجندي على أبي شامة بوضع قاعدة مطّردة للرمز، وهي: «أنّه لا بد أن يلفظ بحرف الرّمز إمّا حالتي الوصل والابتداء أو حالة الابتداء»[١] فدخلت ألف الوصل، واندفع الإشكال في (وَاقْبَلَا على حَقِّ السُّدَّيْن)؛ إذ لا يمكن النطق بهمزة الوصل في (واقبلا) لاقتران الواو بها، وعلى هذا لا تصلح رمزًا لنافع.

والخلاصة: أنّه اطّرد استعمال الشاطبي لألف الوصل رمزًا لنافعٍ مع الهمزة، فعلى هذا تكون من اصطلاحاته التي لم ينصّ عليها.

المطلب الثاني: إذا ذَكَر قيدين للقراءة ثم رمز فالمرموز لهم يقرؤون بالقيد الثاني المباشر للرمز

أحيانًا يقيّد الشاطبي القراءة بذكر ألفاظها ثم يرمز، فالمرموز لهم يقرؤون بأي قيد؟

من خلال تتبع واستقراء عمل الشاطبي في منظومته: فإن الرمز يكون لأصحاب القيد الأخير المباشر للرمز[٢]، مثال ذلك:

٦٩٣ عَلَيَّ عَلَى خَصُّوا ....

فالمرموز لهم بالخاء في (خَصُّوا) يقرأون بالقيد الثاني (عَلَى) وهو القريب للرَّمز.

أمثلة أخرى:

٧١٢ وَقُلْ طَائِفٌ طَيْفٌ رِضىً حَقُّهُ ....

فـ(رِضىً حَقُّهُ) يقرأون (طَيْفٌ).

٧٨١ وَفِتْيَتِهِ فِتْيَانِهِ عَنْ شَذاً ....

(عَنْ شَذًا) يقرأون (فِتْيَانِه).

(١) انظر: كنز المعاني (١/ ٢٧٩)، والجوهر النضيد (١/ ٥١٨-٥١٩).

(٢) انظر: الجوهر النضيد (١/ ٥٥٨).

وأحيانًا يتوسّط الرّمز بين لفظي القراءة، فحينئذ لمن يكون الرمز، هل يكون للَّفظ المتقدّم عن القيد أم المتأخر عنه؟

من خلال تتبع واستقراء عمل الشاطبي فالرَّمز حينئذٍ يكون للَّفظ الأول المتقدّم عن الرمز، مثال ذلك:

٨٩٨ وَيـدْفَـعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ يُـدَافِعُ .....

فمرموز (حَقٌّ) هنا يقرأون بالقيد الأول المتقدّم عن الرَّمز، وهو: (يدْفَعُ).

وأحيانًا يذكر قيدين للقراءة ويصاحب أحد القيدين حرف جر، ثم يرمز، فالمرموز لهم يقرأون بأي قيد؟

يقرأ المرموز لهم حينئذ بالقيد الخالي من حرف الجر.

مثال ذلك:

٨٩٨ ..... وَفي الأَوْلَيـانِ الأَوَّلِيـنَ فَـطِبْ صِـلاَ

فمرموز (فَطِبْ صِلاَ) يقرآن (الأَوَّلِينَ)؛ لأنها الخالية من حرف الجر.

أمثلة أخرى:

١٠١٩ ..... كَبِيـرَ فـي كَـبَـائِرَ فِيـها ثُـمَّ فِـي النَّـجْمِ شَمْلَلاَ

فـ(شَمْلَلاَ) يقرأون (كَبيرَ)؛ لأنها الخالية من حرف الجر.

١٠٢١ ..... عِبَـادُ بِـرَفْـعِ الدَّالِ فِي عِـنْـدَ غَلْغَلاَ

فمرموز (غَلْغَلاَ) يقرؤون (عِبَاد).

المطلب الثالث: لفظ الشاطبي بإحدى القراءتين واعتماده في الأخرى على نظير مماثل.

من اصطلاحات الشاطبي التي ذَكَرها في مقدّمته:

٤٧ ..... وَبـاللَّفْـظِ أَسْتَـغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلاَ

ولاستغنائه باللفظ عن القيد أحوال:

١- يلفظ بالقراءتين معًا، كقوله:

٤٧ وَحَمْزَةُ أَسْرى فِي أُسَارى ....

٢- أن يلفظ إحداهما ويقيّد الأخرى تقييدًا كاملًا، كقوله:

٥١٦ يُضَاعِفَهُ ارْفَعْ فِي الْحَدِيدِ وَهَهُنَا سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثُقِّلاَ

٥١٧ كَمَا دَارَ وَاقْصُرْ مَعْ مُضَعَّفَةً ....

وهاتان الحالتان لا إشكال فيهما، ويمكن أخذ القراءتين من اصطلاح الشاطبي الذي نصّ عليه (وَباللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلاَ).

٣- أن يلفظ بإحداهما ويقيّد الأخرى تقييدًا لا يستنبط منه القراءة الأخرى بشكل كامل.

٤- أن يلفظ بإحداهما ولا يقيّد الأخرى.

ففي هاتين الحالتين على ماذا يعتمد في استنباط القراءة الأخرى؟

الجواب كما قال الجعبري: على نظيرٍ مماثلٍ للموضع المذكور[(١)].

وقد تكرَّر هذا واطّرد في المواضع التي اكتفى الشاطبي بذكر إحدى القراءتين، أو قيّد الأخرى تقييدًا لا يُستنبط منه القراءة الأخرى فصار هذا من اصطلاحاته، مثال ذلك:

٥٦٤ ..... وَبِالتَّاءِ آتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خُوِّلاَ

فهُنا لفظ بإحدى القراءتين، وهي: (آتَيْنَا)، وقيّد بعض القراءة الأخرى، فذكر أنها بالتاء بدل النون وضمها، ولم يذكر حذف الألف التي بعد النون!

والجواب عن هذا: أن هناك موضعًا آخرًا يفسّر هذا الموضع، وهو:

٨٧٢ ..... وَفِي اخْتَرْتُكَ اخْتَرْنَاكَ فَازَ وَثَقَّلاَ

فـ(اخْتَرْتُكَ) تدلُّ على (آتَيْتُكُم)، و(اخْتَرْنَاكَ) تدلُّ على (آتَيْنَاكُم).

(١) انظر: كنز المعاني (١/ ٢٨٧).

مثال آخر:

٩٠٠ وَبَصْرِيٌّ اهْلَكْنَا بِتَاءٍ وَضَمِّهَا .....

لفظ بإحدى القراءتين، وهي: (أَهْلَكْنَاهَا)، وقيّد الأخرى بأنها بالتاء وضمّها، وهذا التقييد لا يُفهَم منه حذف الألف، ولم ينصّ عليه، فمن أين تؤخذ القراءة الأخرى؟

من مثل قوله:

٨٦٠ ....خَلَقْتُ خَلَقْنَا .....

فـ(خَلَقْتُ) تدلُّ على: (أَهْلَكْتُهَا)، و(خَلَقْنَا) تدلُّ على: (أَهْلَكْنَاهَا).

لذا قال الجعبري: «والنَّظيرُ مَنَع التصحيف»[(١)].

مثال آخر:

٨٧٩ وَأَنْجَيْتُكُمْ وَاعَدْتُكُمْ مَا رَزَقْتُكُمْ شَفَا .....

فهنا لفظ بقراءة واحدة، ولم يقيّد الأخرى ولم يذكرها، فتؤخذ من نظيراتها: (آتيناكم)، و(خلقناك)، (اخترناك).

وكثيرٌ من الشُّرّاح يعتذر عن المواضع التي لم يتمكّن من استنباطها من اللفظ ومن اصطلاحات الشاطبي بـ(الشُّهرة)[(٢)]، وهو اعتذارٌ عامٌ، نقَضَهُ الجعبري، وقال عنه: «وليس بشيء»[(٣)].

ولفهم القراءة الأخرى التي لم يلفظها الشاطبي ولم يقيّدها طُرُقٌ، أغلبها لم تطرّد، وأشهر ما اطّرد منها هو: اعتماده في القراءة الأخرى على سبق نظير، وقد ذكر الجعبري هذا الاصطلاح وعمّمه، فقال: «وله مُصطلحاتٌ أُخر ولم يُصرّح بها؛ فتؤخذ من السَّبر والاستقراء ... ومنها: أنه يعتمد في الترجمة على محل الإجماع في

(١) كنز المعاني (٤/ ٢٠٠٣).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي (٣/ ٧٤).

(٣) كنز المعاني (١/ ٢٨٨).

أشياء أُخَر، سنقرّرها عند أوّل كل نوع إن شاء الله تعالى، وهذا النوع هو الذي اضطرب الناس في شرحه، واجترأ من لم يدركه على جرحه، وإلى مثل هذا أشرنا في النزهة بقولنا:

وَلَا تُسْرِعَنْ طَعْنًا فَكَم عَائِبٍ رِضىً وَآفَاتُه الفَهْمُ السَّقِيمُ وَفَكِّرَا»[(١)].

وقال ابن الجندي عن هذا الاصطلاح: «فلما كثُر هذا؛ جُعِلَ من باب السَّبْر والاستقراء، ولم يتفطَّن لهذا من قال: خطر له أنه استغنى باللفظ عن القيد»[(٢)].

المطلب الرابع: ألفاظ التقييد لا يكون أوائلها رمزًا

من اصطلاحات الشاطبي التي استعملها في منظومته ولم ينصّ عليها: أن الألفاظ التي يأتي بها لتقييد القراءة وتبيينها لا يؤخذ منها رمز، فأيُّ لفظ استعمله في التقييد لا يمكن أن يحتوي على رمز لقارئ ما، ومعرفة ذلك تفيد في استبعاد كثير من الكلمات التي تُشكل؛ لاحتمال أن تكون رمزًا أو لا، ومن أمثلة ذلك:

٥٠٨ وَإِثْمٌ كَثِيرٌ شَاعَ **بِالثَّا مُثَلَّثَا** .....

فالباء في: (**بالثَّا**)، والميم في: (**مُثَلَّثَا**) ليستا رمزًا؛ لأن كلمتي (بالثَّا) و(مُثَلَّثًا) قيدٌ للقراءة، والمعنى يقرأ حمزة والكسائي بالثاء المثلّثة.

مثالٌ آخر:

٩٢٩ وَفِي نَزَّلَ التَّخْفِيفُ وَالرُّوحُ وَالأَمِي نُ **رَفْعُهُمَا** عُلْوٌ سَمَا وَتَبَجَّلاَ

الراء في (**رَفْعُهُمَا**) ليست رمزًا؛ لأنها من القيد، أي يقرؤها المرموز لهم بالرفع.

مثالٌ ثالث:

٩٤٥ وَفِي نُرِي الْفَتْحَانِ مَعْ أَلِفٍ وَيَا ئِهِ وَثَلاَثٌ رَفْعُهَا **بَعْدُ** شُكِّلاَ

فالفاء في: (**بَعْدُ**) ليست رمزًا؛ لأنّ هذه الكلمة من قيد القراءة.

---

(١) كنز المعاني (١/ ٣٢٠-٣٢١).

(٢) الجوهر النضيد (١/ ٥٥٦).

قال أبو شامة: «ألفاظ التقييد لا تكون أوائلها رمزًا»[١] ثم أضاف اصطلاحًا أغلبيًا، وهو: أن الرَّمز يأتي بعد كمال التقييد غالبًا[٢]، وبهذا يُعرف الفرق بين الكلمات التي تحتوي على الرموز وغيرها.

وقال الجعبري أيضًا: «حرف الرَّمز ليس من القرآن ولا من الترجمة»[٣]، ويقصد بالترجمة: قيد القراءة.

وقال ابن الجندي: «والكلمة التي فيها الرمز ليست من القرآن ولا من الترجمة»[٤].

المطلب الخامس: الرمز لا يكون إلا أول كلمة

من اصطلاحات الشاطبي التي اطّردت في كامل منظومته: أن الرّمز يكون أول الكلمات، ولا يمكن أن يكون في وسطها ولا آخرها، وقد نصّ الشُّرَّاح على ذلك:

قال أبو شامة: «وننبّه بعد ذلك على فوائد تتعلّق باستعماله لهذه الحروف لم يتعرّض لها، وإنما فهمتها من تصرّفه في نظمه، منها: أن هذه الحروف لا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات ... »[٥].

وقال الجعبري: «حرف الرَّمز لا بد أن يكون مركَّبًا أول كلمة»[٦].

وقال ابن الجندي: «ولابد من أن يكون أول الكلمة كما مثلناه؛ ليخرج العين من (وَعى نَفَرٌ)»[٧].

ثم إن الحرف الأول الذي يحتوي على الرمز إما أن يكون زائدًا أو أصليًا[٨].

---

(١) إبراز المعاني (١/ ٨٥).

(٢) إبراز المعاني (١/ ٨٥).

(٣) انظر: كنز المعاني (١/ ٢٧٨).

(٤) الجوهر النضيد (١/ ٥١٨).

(٥) إبراز المعاني (١/ ٨٠).

(٦) كنز المعاني (١/ ٢٧٨).

(٧) الجوهر النضيد (١/ ٥٢٠).

(٨) انظر: كنز المعاني (١/ ٢٧٩)، والجوهر النضيد (١/ ٥١٨).

مثال:

١٠٠ وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ **بِسُنَّةٍ** **رِجَالٌ** .....

فالباء في: (**بِسُنَّةٍ**) زائدة، والراء في: (**رِجَالٌ**) أصلية.

وهنا قاعدة مطّردة، وهي: (أنّه لا بد أن يلفظ بحرف الرّمز إمّا حالتي الوصل والابتداء أو حالة الابتداء)[١]، وبها تندفع عدة إشكالات[٢].

المطلب السادس: إذا اجتمع رمز حرفي مع كلمي أخذ حكم الكلمي

من اصطلاحات الشاطبي التي نصّ عليها:

- أنّ الرّمز الحرفي يأتي بعد ذكر الكلمة القرآنية المختلف فيها، قال الشاطبي:

٤٦ وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ .....

- والرّمز الكلمي يأتي قبل الكلمة القرآنية وبعدها، قال الشاطبي:

٦٤ وَقَبْلَ وبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلاَ

- أمّا إذا اجتمعا فما الحكم؟

من خلال التتبع والاستقراء علمنا أن الرمز الحرفي يأخذ حكم الكلمي؛ فيتقدم عن الكلمة القرآنية ويتأخر عنها.

مثال تقدّمه عن الكلمة القرآنية:

٥٦٩ **وَحَقُّ نَصِيرٍ** كَسْرُ وَاوِ مُسَوِّمِيـ ـنَ .....

مثال تأخّره عن الكلمة القرآنية:

٥٧٤ وَمُتُّمْ وَمُتْنَا مُتَّ فِي ضَمِّ كَسْرِهَا **صَفَا نَفَرٌ** وِرْداً وَحَفْصٌ هُنَا اجْتَلى

ولم يلتزم الشاطبي ترتيبًا معيّنًا للرّمز الحرفي مع الكلمة، فتارة يتقدم الرّمز الحرفي على الكلمة، وتارة يتأخر عنها، وتارة تتوسّط الكلمة بين حرفين[٣].

---

(١) انظر: كنز المعاني (١/ ٢٧٩)، والجوهر النضيد (١/ ٥١٨-٥١٩).

(٢) انظر ص: (١٥) من هذا البحث (الاصطلاح الأول: استعمل الشاطبيّ ألف الوصل رمزًا لنافع).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/ ٩٤-٩٥).

أمثلة على ذلك:

مثال تقدّم الرّمز الحرفي على الكلمة:

٥٧٤ وَمُتُّمْ وَمُتْنَا مُتَّ فِي ضَمِّ كَسْرِهَا **صَفَا نَفَرٌ** وِرْداً وَحَفْصٌ هُنَا اجْتَلَى

مثال تقدّم الكلمة على الرّمز الحرفي:

٥٦٩ **وَحَقُّ نَصِيرٍ** كَسْرُ وَاوِ مُسَوِّمِيـ ـنَ .....

ومثال توسط الكلمة بين حرفين:

٥١٤ وَصِيَّةٌ ارْفَعْ **صَفْوُ حِرْمِيِّهِ رِضىً** .....

المطلب السابع: حكم حروف (ثخذ ظغش) نفس حكم حروف (أبجد)

ذكَر الشاطبي اصطلاحاته في استعمال حروف أبجد، فقال:

٤٦ وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ

٤٧ سِوَى أَحْرُفٍ لاَ رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا .....

٤٨ وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاَ

والاصطلاحات التي في هذه الأبيات لحروف أبجد هي:

١- يذكر الرمز الحرفي بعد ذكر الكلمة القرآنية.

٢- يفصل بالواو بعد الانتهاء من ذكر الرّمز الحرفي والكلمة القرآنية وقيدها.

٣- أحيانًا يكرّر الرّمز الحرفي لعارض.

ثم ذكر الشاطبي بعد هذه الأبيات الحروف الدالة على القراء المجتمعين، فقال:

٤٩ وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ .....

ولم يذكر هل لهم نفس الاصطلاحات المتقدمة أو لا.

والتتبع والاستقراء يدلّان على أن حروف (ثخذ ظغش) أو ما تسمّى

بـ(الروادف)[١] -وهي الحروف الدالّة على القراء المجتمعين- لها نفس حكم حروف أبجد، السابقة، فتُذكَر بعد الكلمة القرآنية حصرًا إذا انفردت، مثال:

٦٣١ وَيَوْمُ بِرَفْعٍ **خُذْ** ....

وإذا اجتمعت مع رمز كلمي جاز تقدّمها وتأخّرهما عن الكلمة القرآنية، مثال:

٥٤٣ ..... وَقَصْرٌ وَيَغْفِرْ مَعْ يُعَذِّبْ **سَمَا الْعُلاَ**

٥٤٤ **شَذَا** الْجَزْمِ ....

ولم أقف على حرف من حروف (ثخذ ظغش) مع رمز كلمي تقدّما على الكلمة القرآنية.

وكذلك فإن حروف (ثخذ ظغش) يفصل بالواو بعد الانتهاء من ذكرها، مثال:

٧٤٢ يُفَصِّلُ يَا حَقِّ عَلَا سَاحِرٌ **ظُبًى** **وَحَيْثُ** ضِيَاءٌ وَافَقَ الْهَمْزُ قُنْبُلاَ

وأحيانًا تُكرّر، مثال:

٥١٩ .... وَارْفَعْهُنَّ ذَا **إِسْوَةٍ** **تَلاَ**

فمرموز التاء مذكورٌ مع مرموز الذال، وأعاد ذكره تتميمًا للبيت.

المطلب الثامن: إذا ذكر الخلاف في حرف ولم يعيّن موضعه؛ نزل على الأول إن أمكن.

في تقييد الكلمات القرآنية أحيانًا يذكر الشاطبي الحرف المقيّد ولا يُطلق.

أمثلة على ذلك:

٥٠٦ وَفَتْحُك سِينَ السِّلْمِ أَصْلُ رِضًى دَنَا .....

ذكر الحرف المقيَّد، وهو السين؛ لاحتمال أن يكون الفتح لحرف اللاَّم.

---

(١) قال الزبيدي: "ثم وجدوا بعدهم أحرفًا ليست من أسمائهم، وهي الثاء والخاء والذال والضاد والظاء والغين، يجمعها قولك (ثخذ) ، محركة ساكنة الآخر، (ضظغ)، بالضبط المذكور، وفي بعض الروايات، ظغش، بالشين بدل الغين فسموها الروادف" تاج العروس (٧/ ٤٠٢).

٦٢٣ وَبَا عَبُدَا اضْمُمْ ....

وهنا نصّ على الباء؛ لاحتمال أن يكون الضم للعين أو للدال.

وقد يذكر الحرف المقيّد مع عدم وجود لبس، مثال ذلك:

٥٦٩ وَحَقُّ نَصِيرٍ كَسْرُ وَاوِ مُسَوِّمِيـ ـنَ .....

فلا يتصوّر الكسر إلَّا على الواو.

١٠١٨ وَيُوحَى بِفَتْحِ الْحَاءِ دَانَ ....

وهنا كذلك، لا يتصوّر الفتح إلا على الحاء.

وأحيانًا يطلق الشاطبي القيد، ولا يعيّن الحرف، مع عدم وجود لبس، مثال ذلك:

٥٤١ وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ فَازَ وَخَفَّفُوا .....

فأطلق هنا الكسر، وعُلِم أنه كسر الهمزة؛ لعدم وجود حرف آخر يُمكن كسره؛ لذا أطلق الكسر.

مثال آخر:

٧٢٥ وَيُكْسَرُ لاَ أَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ .....

وهنا أيضًا أطلق الكسر، والاحتمال الوحيد المعقول أنه كسر الهمزة.

لكن عند وجود لبس، فهل هناك قاعدة مطّردة ترفع هذا اللبس؟

استنبط ابن الجندي اصطلاحًا للشاطبي يرفع هذا اللبس، وهو: أنَّ الخلاف ينزل على الحرف الأوّل[(١)]، ومثال ذلك:

١٠٤٨ ... يَصْعَقُونَ اضْمُمْهُ كَمْ نَصَّ ... .

فالضم هنا يُحتمل أن يكون للياء وكذلك للعين، فنعمل بهذا الاصطلاح، وننزل القيد على الحرف الأوّل.

(١) الجوهر النضيد (١/ ٥٢١).

مثالٌ آخر:

٩٩٧ .... وَاضْمُمْ يُزِفُّونَ فَاكْمُلاَ

وهنا كذلك ينزل الضمّ على الياء لا الزاي.

وبهذا الاصطلاح يرتفع الإشكال الذي أورده أبو شامة في:

١٠٧٨ وَضَمُّهُمْ فِي يُزْلِقُونَكَ خَالِدٌ .....

حيث قال: «وكان يمكنه أن يقول: (وضمّهُمُ يَا يُزْلِقونَك خالد)»[(١)]، أمّا ابن الجندي فيرى بعدم وجود إشكالٍ في هذا الموضع؛ لأنّ اصطلاح الشاطبي الذي أراده ولم ينصّ عليه يرفع هذا اللَّبس؛ لذا لم يقل: (وضمهُمُ لَيُزْلِقونَكَ خالد)، مع أن هذا هو الأصل؛ لموافقته نصّ القرآن، وإنما قال: (وَضَمُّهُمْ فِي يُزْلِقُونَكَ خَالِدٌ)؛ ليكون الخلاف منصبّاً على الياء[(٢)].

المطلب التاسع: مراعاة الترتيب عند تقييد حركات بعض الكلمات

إذا أطلق الشاطبي عدة قيود لكلمة قرآنية معيّنة، فإن هذه القيود تكون مرتّبة حسب ترتيب أحرف هذه الكلمة، فينزل القيد الأول على أول حرف من الكلمة يمكن أن ينزل عليه، والثاني كذلك، ومثال ذلك:

٤٧٥ وَنُنْسِخْ بِهِ ضَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى وَنُنْ سِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى

فالضم والكسر مرتبان، فينزل الضم أولًا ثم الكسر، الضم على النون، والكسر على السين.

مثالٌ آخر:

٥٤٠ ..... تُرْجَعُونَ قُلْ بِضَمٍّ وَفَتْحٍ عَنْ سِوى وَلَدِ الْعَلاَ

الضم والفتح مرتّبان، فيكون الضم على التاء والفتح على الجيم.

(١) إبراز المعاني (١/ ١٠٨).

(٢) انظر: الجوهر النضيد (١/ ٥٢١).

مثالٌ ثالث:

٥٧٥ ..... وَضُمَّ فِي يَغُلَّ وَفَتْحُ الضَّمِّ إِذْ شَاعَ كُفِّلَا

فالضم ينزل على الياء من (يَغُلَّ)، والفتح ينزل على الغين، وهذا قيد قراءة المرموز لهم في البيت، وإلّا فالقراءتان فيهما ضم وفتح، لكن هذا الاصطلاح أزال هذا اللبس؛ حيث إنه يقتضي أنّ المرموز لهم يقرؤون بالضم ثم الفتح.

قال الجعبري: «واصطلاحه في ترتيب الإطلاق ترك الضم على الياء والفتح على الغين [للمرموز لهم]، وإلّا جاز العكس ... لأنه مستند إلى الاصطلاح»[(١)].

المطلب العاشر: موضع ذِكْر الخلاف يُخرج ما قبله من المواضع

من اصطلاحات الشاطبي في قسم الفرش أنّه يذكر الكلمات المختلف فيها مرتبة حسب ترتيبها في سورتها، ولم يخالف هذا الاصطلاح إلّا في مواضع معدودة، ولم يحصل بسببها لبس، وفائدة هذا الاصطلاح تأتي عند وجود نظيرٍ لنفس الكلمة المختلف فيها، فنستطيع بهذا الاصطلاح معرفة الموضع المراد.

أمثلة على ذلك:

٥٨٨ وَقَصْرُ قِيَامًا عَمَّ يُصْلَوْنَ ضُمَّ كَمْ صَفَا نَافِعٌ بِالرَّفْعِ **وَاحِدَةٌ** جَلَا

جاءت كلمة (**وَاحِدَةٌ**) في سورة النساء بموضعين: الأول: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء: ٣]، والموضع الثاني: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، فأيّ موضع أراده الشاطبي؟

إذا أعملنا الاصطلاح المذكور يكون الموضع المراد هو الثاني: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]؛ لأنّ الشاطبي ذكر كلمتي (قِيَامًا) و(يَصْلَوْنَ) وهما بعد الموضع الأول، وقبل الموضع الثاني، فيكون الموضع الثاني هو المراد، ويخرج الموضع الأوّل.

(١) كنز المعاني (٣/ ١٣٦٩).

مثال آخر:

١٠٤٢ .... كـلاَمَ اللهِ وَالْقَـصْـرُ وُكِّـلاَ

١٠٤٣ بِمَا يَعْمَلُونَ حَجَّ ....

وردت: (**بِمَا يَعْمَلُونَ**) في سورة الفتح بموضعين: الأول: ﴿بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الفتح: ١١]، والثاني: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الفتح:٢٤]، وكلاهما محتمل، لكن إذا أَعْمَلْنا هذا الاصطلاح فإنّ الموضع الذي أراده الشاطبي هو الثاني: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ [الفتح: ٢٤]؛ للفصل بموضع: (كلاَمَ اللهِ) وهو بعد الموضع الأول في السورة، فيخرج الموضع الأول، وينزل الخلاف على الموضع الثاني.

مثال ثالث:

قول الشاطبي في سورة آل عمران:

٥٥٠ وَفِي بَـلَـدٍ مَـيْـتٍ مَـعَ المَيْتِ خَـفَّـفُوا صَـفَـا نَـفَـرًا **وَالْمَيْتَـةُ** الْخِفُّ خُـوِّلاَ

٥٥١ وَمَيْـتًا لَدَى الأَنْعَامِ وَالْحُجُرَاتِ خُذْ وَمَـا لَـمْ يَـمُـتْ لِلْكـلِّ جَـاءَ مُثَـقَّـلاَ

فذِكْر الشاطبي لهذا الموضع في سورة آل عمران أخرج الذي في البقرة قولًا واحدًا، وهو موضع: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣].

قال شعلة: «ولم يلتبس بقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣] ؛ إذ لو كان فيه خلاف لذكره في البقرة»[(١)]، وقال أبو شامة: «أمّا الذي في البقرة فلا يُلْبس؛ لأنه تعدّاه»[(٢)]،وقال الجعبري: «فخرج موضع البقرة بالاصطلاح؛ لتقدّمه»[(٣)].

(١) شرح شعلة على الشاطبيّة المسمّى: كنز المعاني شرح حرز الأماني (ص: ٢٣٣).

(٢) إبراز المعاني (٢/ ٦٠٠).

(٣) انظر: كنز المعاني (٣/ ١٣٦).

المطلب الحادي عشر: لا يجتمع في ترجمة واحدة رمز مع اسم صريح

من المعلوم أن الشاطبي يرمز غالبًا للقراء، وأحيانًا يصرّح بهم، قال الشاطبي:

٦٥ وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِـهِ مُـوضِـحـاً جِـيـداً مُعِـمًّا وَمُخْوِلَا

ومن اصطلاحات الشاطبي التي عُلِمت بالاستقراء: أنه لا يأتي في ترجمة واحدة لموضعٍ واحد برمزٍ مع اسمٍ صريح، مع إمكانية اجتماعهما في مسألة واحدة، وفائدة هذا الاصطلاح ظهرت في نحو هذا الموضع:

٥٨٨ ..... يُصْلَوْنَ ضُمَّ كَمْ صَفَا نَـافِعٌ بِـالرَّفْعِ وَاحِـدَةٌ جَـلاَ

فهنا يحتمل أن يكون نافع مع مرموز (كَمْ صَفَا) في قراءة (يَصْلَوْنَ) بالضم، ويكون مرموز (جَلاَ) يقرأ برفع (واحدة)، وهذا احتمال قوي، يمنعه إعمال الاصطلاح المتقدّم.

قال أبو شامة: «ومن عادته ألا يأتي في ترجمة واحدة برمزٍ مع اسمٍ صريح، استمرّ له هذا ولم يُنبّه عليه، وإنّما عُلم بالاستقراء ... ولو قال:

وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِـه خـاليـًا مِـن كُـلّ رَمـزٍ لـيُقْبَلَا»[(١)].

وقال الجعبري: «ولم يتعرّض لبيان كيفيّة اجتماع الرّمز والصريح، ففُهِم منه أنّه لا يجمع بينهما على وجهٍ واحد»[(٢)].

فوائد:

١. الاسم الصريح مثل الرّمز الكلمي، فيقع قبل القراءة وبعدها.

٢. قد يجتمع الرّمز مع اسمٍ صريح في مسألة واحدة، لا قيدٍ واحد، نحو:

٦٨٩ وَفِي النُّونِ فَتْحُ الضمِّ شَافٍ وَعَاصِمٌ رَوى نُـونَـهُ بِـالْبَـاءِ نُـقْـطَـةٌ اسْـفَـلاَ

(١) إبراز المعاني (١/ ١١١-١١٣).

(٢) كنز المعاني (١/ ٣١٩)، ويقصد بـ(وجهٍ واحد): في قيد واحد لإحدى القراءات.

٣. قد يستثني الشاطبي اسمًا صريحًا من رمزٍ، نحو:

٧٣٨ وَإِضْجَاعُ رَا كُلِّ الْفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ حِمًى **غَيْرَ حَفْصٍ** .....

٤. التصريح بالقارئ قد يكون بذكر اسمه أو كنيته أو نسبته أو ضميره.

المطلب الثاني عشر: المراد بالنون عنده هو التنوين إذا كان في الأسماء

استخدم الشاطبي التقييد بالنون، وجعل النون في مقابل الياء ضدان، قال:

٦١ وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا ....

لكن اطّرد عنده أيضًا استخدام النون للدلالة على التنوين، والضابط الذي يفرّق بين الاستخدامين: ما ذَكَره أبو شامة، حيث قال: «تكون النون ضد الياء إذا كان الحرف المختلف فيه فعلًا مضارعًا، وحيث يكون الحرف المختلَف فيه اسمًا تكون النون فيه عبارة عن التنوين»(١).

أمثلة على ذلك:

أولًا: النون مقابل الياء، وهي التي تكون في الأفعال:

٧٣٠ وَيُعْفَ بِنُونٍ ....

مثال آخر:

٨٠٨ وَنُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ ....

ثانيًا: النون بمعنى التنوين، وهي التي تكون في الأسماء:

٦٥١ وَفِي دَرَجَات النُّونُ مَعْ يُوسُفٍ ثَوَى .....

مثال آخر:

٩٣٢ شِهَابِ بِنُونٍ ثِقْ ....

(١) انظر: إبراز المعاني: (١/ ١٠٢).

المطلب الثالث عشر: إذا اتفق الراويان ذكر الشيخ، وربما فرَّق بينهما لمعنىً[1].

من اصطلاحات الشاطبي: إذا اتّفق الراويان، فإنه يكتفي بذكر شيخهما، وهذا هو الأعمّ الأغلب، وقد يفرّق بينهما، تتميمًا للبيت، وقد يجب التفريق.

مثال الاكتفاء بذكر الشيخ:

٦٨١ وَتَـذَّكَّرُونَ الْغَيْبَ زِدْ قَبْلَ تَـائِهِ **كَرِيماً** .....

فاكتفى بذكر رمز ابن عامر دون تفصيل راوييه، وأمثلة ذلك كثيرة جدًا، وغالب النظم على هذا.

مثال التفريق لمعنىً، وهو تتميم البيت:

٣١٢ .... وَهُـمْ وَالنُّونُ ضَـوْءُ **سَـنًا تـلاَ**

فـ(**سَنًا تلا**) ترمزان لراويي الكسائي، والغرض هو: تتميم البيت.

مثالٌ آخر:

٨٣٩ .... فَـمُـدَّ **لَـهُ مُـلاَ**

هنا أيضًا فرّق بين راويي ابن عامر؛ تتميمًا للبيت.

مثال وجوب التفريق:

٢٨٠ ..... وَالـرَّاءُ جَـزْمـاً بلاَمِهاَ كَوَاصِبرْ لِحُكْمٍ **طـالَ** بُالْخُلْفُ **يَـذْبُلاَ**

فرّق بين راويي أبي عمرو؛ لوجود خلف عند أحدهما، فمنع الجمع بينهما في نفس الحكم.

---

(١) الجوهر النضيد (١/ ٥٢٧).

المطلب الرابع عشر: التعبير عن القراءتين بقوله: (معاً)، وإذا كانت أكثر من قراءتين قال: (جميعاً) وشبهها[١].

من اصطلاحات الشاطبي المطّردة: تعبيره عن الاختلاف الوارد في موضعين لنفس الكلمة القرآنية بـ(معًا)، وحينئذٍ نعلم أن الخلاف حاصل في موضعي ورودها؛ لأن عدم ذكره كلمة (معًا) في الفرش تدل على تخصيص الموضع المذكور فقط بالخلاف[٢].

مثال:

٥٣٦ نِعِمَّا **مَعاً** فِي النُّونِ فَتْحٌ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلاَ

فدلّ قوله (**معًا**) على حصول الخلاف في موضعي ورود كلمة (نِعِمَّا)، وهما: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨].

مثال آخر:

٦١٤ وَسَكِّنْ **مَعًا** شَنْآنُ صَحَّا كِلاَهُمَا .....

فدلّ قوله (**معًا**) على حصول الخلاف في موضعي المائدة، وهما: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾ [المائدة:٨].

وكذلك إذا حصل الخلاف في جميع مواضع الكلمة المذكورة فإنه يعبّر عنه بـ(جميعًا) وشبهها.

مثال:

١١٠ عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمُو جَمِيعاً بِضَمِّ الْهاءِ وَقْفاً وَمَوْصِلاَ

فقوله: (جميعًا) يدلّ على حصول الخلاف في جميع المواضع للكلمات المذكورة.

---

(١) الجوهر النضيد (١/ ٥٢٤).

(٢) سيأتي مزيد تفصيل عن هذه المسألة في الاصطلاح التالي.

وقد يُعبّر بما يدلّ على شمول المواضع كلها بغير كلمة (جميعًا)، كأن يقول:

٧٧٢ وَيَا أَبَتِ افْتَحْ **حَيْثُ جَا** لِابْنِ عَامِرٍ .....

المطلب الخامس عشر: إطلاق الشاطبي في الأصول عموم، وفي الفرش خصوص، إلّا إذا دلّ دليل على العموم

يعتبر هذا الاصطلاح من أهم الاصطلاحات التي اطّردت عند الشاطبي ولم ينصّ عليها، وأكثرها فائدة، وبمعرفته تحل الكثير من الإشكالات، وتسقط الكثير من الاستدراكات، وهذا الاصطلاح هو: أنّ إطلاق الشاطبي الخلاف في قسم الأصول يدلّ على العموم، أي: عموم جميع المواضع للأصل أو الكلمة المذكورة مالم يدلّ دليلٌ على التخصيص، وإطلاقه في قسم الفرش يدلّ على تخصيص اللفظ المذكور، مالم يدلّ دليلٌ على عمومه في جميع المواضع.

الأمثلة التوضيحية:

١. مثال الإطلاق في الأصول، (وهو دالٌّ على العموم):

١٨٣ وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكِلْمَةٍ سَمَا .....

الحكم المذكور شامل لكلّ همزتين من كلمة للقرّاء المذكورين، إلّا ما خُصّ لاحقًا.

مثالٌ آخر:

٣٥٩ وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَ لَامٍ لِصَادِهَا أَوِ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزَّلَا

٣٦٠ إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ ....

فتغليظ اللام لورش بالشروط المذكورة عامٌّ في كل المواضع إلّا ما خُصّص في بقيّة الباب.

٢. مثال التخصيص في الأصول، (وهو دالٌّ على الخصوص):

١٨٥ وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُحْبَةٌ ءَأَعْـ ـجَمِيٌّ وَالاولَى أَسْقِطَنَّ لِتُسْهِلاَ

خصّص كلمة (ءَأعجَميٌّ) للقراء المذكورين، فاختلف حكمها عن الحكم العام المذكور أوّل الباب.

مثالٌ آخر:

٣٦١ وَفي طَـالَ خُـلْفٌ مَعْ فِصَالاً ....

هنا خصّص الكلمتين المذكورتين بوجود خلاف فيهما عن ورش، وهذا تخصيصٌ من الحكم العام الوارد أول الباب.

٣. مثال الإطلاق في الفرش، (وهو دالٌّ على الخصوص):

٤٨٧ وَفـي أَمْ يَقُولُونَ الْخِطَابُ كَمَا عَلاَ شَفَا .....

فهـذا الحكـم خاصٌ بـالـمـوضع الـمذكور هنـا فـي سورة البقرة، وهو: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ﴾ [البقرة:١٤٠]؛ لعدم وجود دليلٍ على العموم.

مثالٌ آخر:

٩٣٠ وَأَنَّثْ تَكُـنْ لِلْيَحْصَبِي ....

ذَكَر هذا البيت في سورة الشعراء، ويريد قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧] ولم يذكر هنا ما يدل على العموم؛ فدلّ على أنّ الحكم خاص بهذا الموضع فقط.

٤. مثال التعميم بلفظٍ يدلّ عليه في الفرش، (وهو دالٌّ على العموم):

٤٦٧ **وَحَيْثُ أَتَاكَ** الْقُدْسُ إِسْكَـانُ دَالِهِ دَوَاءٌ وَلِـلْبَاقِـيـنَ بِـالضَّـمِّ أُرْسِـلاَ

هنا أتى بلفظٍ دالٍّ على التعميم، وهو: **(وحيث أتاك)** فدلّ ذلك على شمول الحكم المذكور لكل المواضع، لا موضع البقرة فقط، ولو لم يذكر هنا ما يدلّ على العموم لاقتصر الحكم على موضع البقرة فقط.

مثالٌ آخر:

٧٨٣ وَنُوحِي إِلَيْهِمْ كَسْرُ حَاءِ **جَمِيعِهَا** وَنُونٌ عُلى .....

دلّ قوله: (**جَمِيعِهَا**) على شمول الحكم لكل مواضع: (نوحِي إِلَيْهِمْ)، وإلّا لكان الحكم خاصًا بموضع سورة يوسف فقط.

وقد ذكر جُلُّ شُراح الشاطبية هذا الاصطلاح، ونبهوا عليه، منهم: الفاسي [(١)]، وأبو شامة[(٢)]، والجعبري[(٣)]، وابن الجندي[(٤)]، وغيرهم[(٥)].

وقد خالف الشاطبي هذا الاصطلاح في عدة مواضع نبّه عليها الشُّرّاح، أكثرها من قسم الفرش، وسأذكر هنا أشهر هذه المواضع:

١. موضع: (رؤوف):

٤٨٧ .... وَرَءُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلاَ

لمّا لم يذكر الشاطبي هنا ما يدلّ على عموم الخلاف في كل مواضع (رؤوف) كان مقتضى اصطلاحه تخصيص الخلاف بالموضع المذكور فقط، وهو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فاستدرك عليه الشراح ذلك، وبعضهم جاوب عنه، ومن ضمن الاستدراكات التي ذُكرت: قول أبي شامة: «لو قال: (وكل رؤوف قصر صحبته حلا)»[(٦)]، فأتى بما يدلّ على العموم، وكذا قال الجعبري: «ولو قال: (وَحَيْثُ رَؤُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا) لحَلَا»[(٧)].

(١) انظر: اللآلئ الفريد (٢/ ٦٦).

(٢) انظر: إبراز المعاني (٢/ ٥٩٥).

(٣) انظر: كنز المعاني (٣/ ١١٧٩).

(٤) انظر: (١/ ٥٢٤).

(٥) كالسمين الحلبي، انظر: العقد النضيد في شرح القصيد (١/ ٤١٩).

(٦) إبراز المعاني (١/ ٥٤٢٩).

(٧) كنز المعاني (٣/ ١١٧٩).

٢. موضع: (التوراة):

٥٤٦ وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَاةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَّلاَ

هنا كذلك لم يذكر الشاطبي ما يدلّ على العموم في كلمة (التوراة)، مع أنّ الخلاف عام في جميع مواضعها، فاستُدرِك عليه بنفس استدراك موضع (رؤوف)[١].

٣. موضع (ها أنتم):

٥٥٩ وَلاَ أَلِفٌ فِي هَا هَأَنْتُمْ زَكَا جَنَا وَسَهِّلْ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلاَ

يُقال هنا ما قيل في الموضعين السابقين.

المطلب السادس عشر: إن كان الخلاف في الوصل والوقف، فالأكثر أن يطلقه[٢].

كل قيدٍ ذكره الشاطبي في منظومته فله ثلاث احتمالات عقلية:

الأول: أن يكون في الوصل والوقف.

الثاني: أن يكون في الوصل فقط.

الثالث: أن يكون في الوقف فقط.

وإطلاق الشاطبي للقيد يدل على أنه في الوصل والوقف، والغالب إطلاق الشاطبي في هذه الحالة دون النصّ على أن الخلاف حاصلٌ في الوصل والوقف، مثال ذلك:

١٠٨ وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ وَعَنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِ قُنْبُلاَ

١٠٩ بِحَيْثُ أَتَى وَالصَّادَ زَايًا أَشِمَّهَا لَدَى خَلَفٍ وَاشْمِمْ لِخَلاَّدِ الأَوَّلاَ

فكلمتا: (مالك)، و(صراط) الخلاف فيهما حاصل في الوصل والوقف، وهذا فعله في الغالب، فلا ينصّ على أن الخلاف شامل لحالتي الوصل والوقف.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (٢/ ٥٩٥)، وكنز المعاني (٣/ ١٣٠٤).

(٢) الجوهر النضيد (١/ ٥٢٦).

وقد ينصّ على ذلك، ومثاله:

١١٠ عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمُو جَمِيعاً بِضَمِّ الْهاءِ وَقْفاً وَمَوْصِلاَ

أمّا في الحالة الثانية والثالثة، فلا بدّ من أن يعيّن محل الخلاف، هل هو في الوصل أو الوقف.

مثال تعيينه للخلاف في الوقف:

٣٨٦ وَفِيمَهْ وَمِمَّهْ قِفْ وَعَمَّهْ لَهُ بِمَهْ بِخُلْفٍ عَنِ الْبَزِّيِّ وَادْفَعْ مُجَهِّلاَ

ومثال تعيينه للخلاف في الوصل:

٥٢٦ وَفِي الْوَصْلِ لِلْبَزِّيِّ شَدِّدْ تَيَمَّمُوا وَتَاءَ تَوَفَّى فِي النِّسَا عَنْهُ مُجْمِلاَ

المطلب السابع عشر: إن ذكر المدَّ في الأصول أراد به الزائد على ما في المدِّ من المدِّ وضده حذفه، وإن ذكره في الفرش أراد به حرف المدّ نفسه[1]

من اصطلاحات الشاطبي التي تساعد على فهم نظمه: أن قيد المد له معنيان:

الأول: الزيادة على المد الموجود، فيُثبت المد ويزاد عليه، ويكون ضده ترك هذه الزيادة، وهذا في الأصول.

الثاني: حرف المد نفسه، لا الزيادة عليه، ويكون ضده حذف حرف المد، وهذا في الفرش.

أمثلة على ذلك:

أولًا: في الأصول:

١٧٦ وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ .....

فالمراد هنا: الزيادة على ما في حرف المد، لا حرف المدّ نفسه.

مثالٌ آخر:

٢٠٨ وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلاَ

(١) الجوهر النضيد (١/ ٥٢٨).

فيعني بالمد هنا كذلك: الزيادة على حرف المد الموجود.

ثانيًا: في الفرش:

٦٢٤ ..... وَعَقَّدْتُمُ التَّخْفِيفُ مِنْ صُحْبَةٍ وِلاَ

فقوله: (فامدد): يريد حرف المد نفسه، لا الزيادة عليه، وعكس القيد المذكور حذف حرف المد بالكلية، لا القصر.

وهذا الاصطلاح ذكره ابن الجندي[١]، وهو مطّرد في الفرش غير منقوض، أمّا في الأصول فيرد عليه وجود مصطلح المد بنفس المعنى الذي ذُكر في الفرش، كقول الشاطبي:

١٩٦ وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ .....

فهنا أراد حرف المد نفسه لا الزيادة عليه.

المطلب الثامن عشر: ألفاظ الخلاف وعودها للمرموز لهم

عند ذكر الشاطبي لفظ الخلاف لأصحاب الرموز فأحيانًا تحصل بعض الإشكالات في تعيين صاحب الخلاف، فعند الاستقراء وُجد أن هناك اصطلاحات سار عليها الشاطبي، وهي

١. إذا ذَكَر الشاطبي الخلاف لقارئ أو راوٍ واحد، فالخلاف متعيّن لهذا المذكور، سواء ذكر لفظ الخلاف قبل ذكر القارئ أو بعده[٢]، مثال ذلك:

١٠٤٥ وَبِالْيَا يُنَادِي قِفْ دَلِيلاَ بِخُلْفِهِ .....

فهنا تأخّر لفظ الخلاف عن القارئ، والخلاف متعيّن لابن كثير.

٤٤١ وَفِي نَرْتَعِي خُلْفٌ زَكَا ....

وهنا تقدّم لفظ الخلاف على الراوي، والخلاف متعيّن لمرموز (زَكا).

(١) انظر: الجوهر النضيد (١/ ٥٢٨).

(٢) انظر: الجوهر النضيد (١/ ٥٢٧).

٢. أمّا إذا تعدد الرمز، وذُكر لفظ الخلاف بعد الانتهاء من الرموز، فالخلاف للمباشر للفظ الخلاف فقط، أي أقرب قارئ أو راو من لفظ الخلاف[١]، مثال ذلك:

٦٤٨ وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِي صَفاَ يَدٍ بُخُلْفٍ .....

فالخلاف هنا عائد للسوسي فقط، لا إلى الجميع.

مثال آخر:

١٠٥٣ ..... وَفِي الْمُنْشِآتُ الشِّينُ بِالْكَسْرِ فَاحْمِلاَ

١٠٥٤ صَحِيحاً بِخُلْفٍ ....

هنا ذكر حمزة وشعبة، ثم ذكر الخلاف، فالخلاف عائد على شعبة فقط.

٣. إن توسط لفظ الخلاف فهو عائد إلى من قبله إذا لم يكن معه واو، أمّا إذا كان معه واو فهو لمن بعده[٢].

مثال:

٣٢٩ .... وَحَرْفَا النَّمْلِ آتِيكَ قُوِّلاَ

٣٣٠ بِخُلْفٍ ضَمَمْنَاهُ ....

فلفظ الخلاف هنا توسّط بين رمزين، ولم تصحبه واو، فهو عائدٌ إلى ما قبله، وهو في هذا البيت: خلاد.

أمّا في هذا البيت:

٤٢٩ وَفِي النَّمْلِ آتانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي حِمىً وَخِلافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلاً عَلاَ

فذَكَرَ أنّ كلمة (آتاني) يفتحها مرموز (عَنْ أُولِي حِمىً)، ثم ذكر لفظ الخلاف

(١) انظر: الجوهر النضيد (١/ ٥٢٧).

(٢) انظر: الجوهر النضيد (١/ ٥٢٨).

مصحوبًا بالواو، وهنا يكون الخلاف لمن ذكرهم بعد لفظ الخلاف.

٤. إذا قدّم ذكر لفظ الخلاف وأطلقه فهو لجميع من يأتي بعده[١]، مثال ذلك:

٦٤٨ .... وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلاَ

الخلاف هنا لمرموز (يقي صلا)، أي: لكليهما الخلاف.

٥. إذا صحب الضمير لفظ الخلاف فيُعمل بمدلول الضمير، أمثلة على ذلك:

٣٢٨ .... تَـمَثَّـلَا

٣٢٩ يُـوَارِي أُوَارِي فِي العُـقُـودِ بِخُلْفِهِ .....

فهنا الضمير عائد على مدلول (تَمَثَّلَا) فيكون الخلاف له.

١٦٤ وَإِسْكَـانُ يَـرْضَـهْ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِـخُلْفِـهِمَـا .....

فالخلاف عائد على اثنين، وهما مدلولا (لُبْسُ طَيِّبٍ).

٢٨٤ وَفِي ارْكَـبْ هُـدى بَـرٍّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ .....

وهنا الضمير عائد على كل من سبق، وهم الثلاثة المرموز لهم بـ(هُدى بَرٍّ قَرِيبٍ).

ويُلاحظ أنه عند إعمال مدلول الضمير لا تُغفل الاصطلاحات الأخرى السابقة.

المطلب التاسع عشر: إذا كان الرَّمز في آخر بيتٍ وأول البيت الذي بعده، فلا يلحق ما في أول البيت اللاحق بما في أجزاء البيت السابق؛ إلا إذا جاء بعد الرمز الذي في أول البيت واوٌ ولفظ القرآن[٢].

من المعلوم في الشاطبية أنّ ناظمها لم يلتزم بجعل كل بيت يتناول مسألة واحدة أو خلافًا واحدًا، فقد يذكر مسألة في بيتين أو ثلاثة أو أكثر، ومن أسباب حصول

(١) انظر: إبراز المعاني (٢/ ٦٨٦).

(٢) انظر: الجوهر النضيد (١/ ٥٥٠).

الإشكال في هذا الموضوع: وجود رمزٍ آخر البيت، وأول البيت الذي يليه، فإذا حصل ذلك فهل يلحق الرمز الذي في أول البيت اللاحق بالرمز الذي في آخر البيت السابق أو يكون مستقلًا تابعًا للمسألة الجديدة؟.

ذَكَر ابن الجندي هنا اصطلاحًا مطردًا عند الشاطبي، وجعله من ضمن «أشياء علمت بالسّبر والاستقراء»(١)، وهو: أن الرّمز الذي في البيت اللاحق يُلحق بالرّمز في البيت السابق بشرط، وهو: أن يكون بعد الرمز الذي في البيت اللاحق واوٌ ولفظ قرآن، مثال ذلك:

٣٢٣ ..... وَهَـارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَـدٍ حَلاَ

٣٢٤ بَدَارِ وَجَبَّارِينَ ....

هنا يلحق مرموز (بدار) بـ(صَدٍ حَلاَ)؛ لوجود الشرط، وهو: أن يكون بعد الرمز الذي في البيت اللاحق واوٌ ولفظ قرآن.

مثالٌ آخر:

٥٧٦ بِمَا قُـتِـلُوا التَّشْدِيدُ لَبَّى وَبَـعْدَهُ وفي الحـجّ للشّـامي والاخـرُ كَـمَّـلا

٥٧٧ دَراكِ وَقَـد قَالا في الانعامِ قَتَّلُوا .....

هنا أيضًا توفّر الشرط، فجاءت الواو ولفظ القرآن بعد الرمز الذي في البيت اللاحق، فالواو في: (وَقَد)، ولفظ القرآن: (قَتَّلُوا)، فيُلحق مرموز (دراكِ) بمن قبله، وهو مرموز: (كمّلا).

مثالٌ ثالث:

٦٧٥ ..... وَمَـيـتَـةٌ دَنَـا كَافِيًا وَافْـتَـحْ حَصَادِ كَذِي حُلاَ

٦٧٦ نَـمَـا وَسُـكُـونُ الـمَعْزِ ....

(١) الجوهر النضيد (١/ ٥٥٠).

هنا كذلك يُلحق مرموز (نَمَا) بمن سبقه؛ لتوفّر الشرط المذكور.

قال ابن الجندي عن هذا الاصطلاح: «فلما رأينا مجيء ذلك؛ مع كثرته؛ ولم يغير الحكم المذكور؛ علمنا أنه مما التزمه، وهذا أحسن»[(١)].

والشرط الذي ذَكره ابن الجندي: (أن يكون بعد الرمز الذي في البيت اللاحق واوٌ ولفظ قرآن) عليه ملاحظة، وهي: أن شرط لفظ القرآن قد اطرد في جميع المواضع، ولكن تخلّف وجود الواو في بعضها، مع أنها داخلة في الحكم السابق (الإلحاق)، مثال ذلك:

٨٢٣ ..... يَـقُـولُـونَ عَـنْ دَارٍ وَفِي الثَّانِ نُـزِّلاَ

٨٢٤ سَمَا كِفْلُهُ أَنَّتْ تُسَبِّحُ عَنْ حِمًى .....

فهنا ذُكر لفظ القرآن لكن لم تُذكر الواو، فعُلم من هذا أن الشرط الأساسي هو وجود لفظ القرآن.

أمّا إذا لم يتوفّر هذا الشرط، فلا يُلحق الرمز الذي في أول البيت اللاحق بالرمز الذي في البيت السابق، مثال ذلك:

٩٤٨ ..... وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَاحْذِفِ الْوَاوَ دُخْلُلاَ

٩٤٩ نَمَا نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يُرْجَعُو نَ .....

هنا لم يتوفّر الشرط، وهو: (أن يكون بعد الرمز الذي في البيت اللاحق واوًا ولفظ قرآن)، فلم تُذكر الواو وذُكر لفظ القرآن؛ لذا لا يُلحق مرموز أول البيت اللاحق (نَما نفر) بمرموز آخر البيت السابق: (دُخللا)، وهذه مسألة مشكلة استدركها بعض الشراح على الشاطبي[(٢)]، وهذا الاصطلاح ساعد في حلّها.

(١) الجوهر النضيد (١/ ٥٥٢).

(٢) كأبي شامة، انظر: إبراز المعاني (١/ ٨٧).

المطلب العشرون: المسائل إذا تعددت بعد الرمز فلا تُضم إلى السابقة

من اصطلاحات الشاطبي التي اطّردت في منظومته: أن المسائل -المراد بالمسألة: القراءة مع رمزها- إذا تعددت بعد الرّمز فلا تُضاف إلى سابقتها، مثال ذلك:

٢٢٣ وَفِي لُـؤْلُـؤٍ فِي العُـرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ وَيَـأْلِتْكُمُ الدُّورِي وَالإِبْـدَالُ يُـجْتَلى

في هذا البيت مسألتان:

الأولى: (لؤلؤ) قرأ بإبدالها شعبة.

الثانية: (يألتكم): قرأ الدوري بنفس لفظه بالهمز، ويبدل السوسي، والباقون بدون الهمز.

ولم تُضمّ المسألة الثانية على الأولى، والأمثلة كثيرة في الدلالة على هذا الاصطلاح.

ويشترط لاطراد هذ الاصطلاح ألّا تكون المسألة الثانية خالية من رمزٍ بعدها أو قبلها[١]، ففي هذه الحالة لا يسري هذا الاصطلاح، وفائدة هذا الاصطلاح ظهرت في بيت:

٢٨٣ وَطاسينَ عِنْـدَ المِيم فَازَ اتَّخَذْتُمو أَخَـذْتُـمْ وَفِي الإِفْـرَادِ عاشَـرَ دَغْـفَـلاَ

كلمتا (اتَّخَذْتُم) و(أَخَذْتُمْ) مسألة مستقلّة، فلا تُضم إلا السابقة، في كونهما يظهران لحمزة، بل هي مسألة مستقلّة على الاصطلاح؛ لوجود رمزٍ خاصٍ بهما وهو: (عاشَرَ دَغْفَلاَ).

المطلب الحادي والعشرون: إذا أطلق الجمع أراد به جمع التصحيح؛ لأصالته[٢]

من اصطلاحات الشاطبي التي لم ينصّ عليها، واحتيج إليها في فهم مراده، والإجابة عن بعض الاستدراكات: أنّ الشاطبيّ إذا أطلق لفظ الجمع فالمراد به: جمع التصحيح (جمع المذكر السالم والمؤنث السالم) لا جمع التكسير[٣].

---

(١) انظر: الجوهر النضيد (١/ ٥٥٢).

(٢) الجوهر النضيد (١/ ٦٠٧).

(٣) انظر: الجوهر النضيد (٣/ ١٥٦).

أمثلةٌ على ذلك:

٤٦٣ خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ .....

فلفظ هنا بالمفرد، والجمع على الاصطلاح المتقدّم: (خطيئات).

مثالٌ آخر:

٦٦٤ رِسَالاَت فَرْدٌ وَافْتَحُوا دُونَ عِلَّةٍ .....

وإن كان الشاطبي نطق بالجمع هنا، إلّا أنه على الاصطلاح المتقدّم.

مثالٌ ثالث:

٩٨٢ وَفِي الْغُرْفَةِ التَّوْحِيدُ فَازَ ....

فالجمع هنا جمع التصحيح، فتكون: (الغُرُفَات)، لا (الغُرَف).

وبعض المواضع ظاهرها على خلاف الاصطلاح المتقدّم، وهي:

٩٥٩ .... وَاجْمَعُوا آثَارِ كَمْ شَرَفاً عَلاَ

إلّا أنّه هنا لفظ بالجمع، ولم يُطلقه؛ فارتفع الإشكال.

ومثله موضع:

٧٩٦ ..... وَفِي الْكَافِرُ الْكُفَّارُ بِالْجَمْعِ ذُلِّلاَ

لفظه بالقراءتين يرفع الإشكال.

والموضع الثالث:

٧٢٥ ..... وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللهِ الاوَّلَا

عُلم أنّ جمعه جمعُ تكسير من الموضع الثاني الْمُجمَع عليه، وهو: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [التوبة: ١٨]، وكذلك لا يوجد لمسجد جمع تصحيح، والله أعلم.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أذكرُ أبرز ما توصلتُ إليه من نتائج وتوصيات:

أبرز النتائج:

١. عدد الاصطلاحات المطّردة التي لم ينصّ عليها الإمام الشاطبي في مقدمة منظومته -والتي وقفتُ عليها- ٢١ اصطلاحًا.

٢. أغلب هذه الاصطلاحات نصّ عليها شُرّاح الشاطبيّة.

٣. اطردت كثيرٌ من هذه الاصطلاحات في الشاطبية بقدر اطّراد الاصطلاحات الأخرى التي نصّ عليها الإمام الشاطبي.

أبرز التوصيات:

١. إعادة دراسة الاستدراكات على منظومة الشاطبية في ضوء هذه الاصطلاحات.

فهرس المصادر والمراجع

١. **إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت:٦٦٥هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ٢٠٠٩م.

٢. **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الملقّب بمرتضى الزَّبِيدي (ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣. **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي، (من أول الكتاب إلى نهاية باب الإدغام الكبير)، تحقيق: د. عبد الرزاق بن محمد كامل الحافظ، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بكلية القرآن الكريم.

٤. **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي (ت:٧٦٩)، (من باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين إلى باب أحكام النون الساكنة والتنوين)، تحقيق: د. خالد إسحاق، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية.

٥. **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، للإمام أبي بكر بن أَيْدُغْدِي الشهير بابن الجندي (ت:٧٦٩)، (من أول باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى نهاية باب ياءات الزوائد)، تحقيق: محمد بن محفوظ الشنقيطي، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية.

٦. **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي (ت:٧٦٩)، (سورة البقرة بكاملها)، تحقيق: عبد الله بن علي برناوي، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية.

٧. **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لابن الجندي (ت:٧٦٩)، (من سورة النور إلى سورة ص)، تحقيق: يحيى عبد الله باه، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية.

٨. **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٩. **شرح شعلة على الشاطبية**، المُسمّى: كنز المعاني في شرح حرز الأماني، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن الحسين الموصلي، المعروف ب(شُعْلة) (ت:٦٥٦هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

١٠. **العقد النضيد في شرح القصيد**، لأبي العباس أحمد بن يوسف، المعروف بـ(السمين الحلبي)، تحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد ط/ دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١. **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، محمد بن محمد بن علي بن يوسف (ت:٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١٢. **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، لإبراهيم بن عمر الجعبري، (ت:٧٣٢هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى.

١٣. **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، لأبي عبد الله الفاسي (ت:٦٥٦هـ) تحقيق: عبد الرزاق إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

١٤. **متن (حرز الأماني ووجه التهاني)**، للإمام أبي القاسم الشاطبي (ت:٥٩٠هـ) ، ت: علي الغامدي، دار الغوثاني الإسلامية، ط: ١.

١٥. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٩
المقدمة	١٠
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	١١
الدراسات السابقة	١١
خطة البحث	١٢
منهج البحث	١٤
التمهيد	١٥
المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الشاطبي	١٥
المطلب الثاني: تعريف موجز بمنظومته: (حرز الأماني ووجه التهاني)	١٦
مطالب البحث	١٨
المطلب الأول: استعمل الشاطبيّ ألف الوصل رمزًا لنافع	١٨
المطلب الثاني: إذا ذَكَر قيدين للقراءة ثم رمز فالمرموز لهم يقرؤون بالقيد الثاني المباشر للرمز	١٩
المطلب الثالث: لفظ الشاطبي بإحدى القراءتين واعتماده في الأخرى على نظير مماثل	٢٠
المطلب الرابع: ألفاظ التقييد لا يكون أوائلها رمزًا	٢٣
المطلب الخامس: الرمز لا يكون إلا أول كلمة	٢٤
المطلب السادس: إذا اجتمع رمز حرفي مع كلمي أخذ حكم الكلمي	٢٥
المطلب السابع: حكم حروف (ثخذ ظغش) نفس حكم حروف (أبجد)	٢٦
المطلب الثامن: إذا ذكر الخلاف في حرف ولم يعيِّن موضعه؛ نزل على الأول إن أمكن	٢٧

المطلب التاسع: مراعاة الترتيب عند تقييد حركات بعض الكلمات ٢٩
المطلب العاشر: موضع ذِكْر الخلاف يُخرج ما قبله من المواضع ٣٠
المطلب الحادي عشر: لا يجتمع في ترجمة واحدة رمز مع اسم صريح ٣٢
المطلب الثاني عشر: المراد بالنون عنده هو التنوين إذا كان في الأسماء ٣٣
المطلب الثالث عشر: إذا اتفق الراويان ذكر الشيخ، وربما فرَّق بينهما لمعنىً ٣٤
المطلب الرابع عشر: التعبير عن القراءتين بقوله: (معاً)، وإذا كانت أكثر من قراءتين قال: (جميعاً) وشبهها ٣٥
المطلب الخامس عشر: إطلاق الشاطبي في الأصول عموم، وفي الفرش خصوص، إلّا إذا دلّ دليل على العموم ٣٦
المطلب السادس عشر: إن كان الخلاف في الوصل والوقف، فالأكثر أن يطلقه ... ٣٩
المطلب السابع عشر: إن ذكر المدَّ في الأصول أراد به الزائد على ما في المدِّ من المدِّ وضده حذفه، وإن ذكره في الفرش أراد به حرف المدّ نفسه ٤٠
المطلب الثامن عشر: ألفاظ الخلاف وعودها للمرموز لهم ٤١
المطلب التاسع عشر: إذا كان الرَّمز في آخر بيتٍ وأول البيت الذي بعده، فلا يلحق ما في أول البيت اللاحق بما في أجزاء البيت السابق؛ إلا إذا جاء بعد الرمز الذي في أول البيت واوٌ ولفظ القرآن ٤٣
المطلب العشرون: المسائل إذا تعددت بعد الرمز فلا تُضم إلى السابقة ٤٦
المطلب الحادي والعشرون: إذا أطلق الجمع أراد به جمع التصحيح؛ لأصالته ٤٦
الخاتمة ٤٨
فهرس المصادر والمراجع ٤٩
فهرس الموضوعات ٥١